إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund

Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/574
للنشر الفوري
18 ديسمبر 2015

بيان بعثة الصندوق في ختام زيارتها لتونس

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى تونس بقيادة السيد أمين ماتي في الفترة من 9 إلى 18 ديسمبر 2015، لاستعراض آخر التطورات الاقتصادية ومدى التقدم في تنفيذ جدول أعمال السلطات التونسية المعني بالإصلاح الاقتصادي والتعرف على أولويات الإصلاح التي تستند إليها رؤية السلطات للاقتصاد على مدار الخمس سنوات القادمة. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق في 7 يونيو 2013 على اتفاق للاستعداد الائتماني مع تونس (راجع البيان الصحفي رقم 13/202) بقيمة 1.146 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.61 مليار دولار أمريكي، أي 400% من حصة عضوية تونس)، وستنتهي مدة الاتفاق في 31 ديسمبر 2015. وفي هذا الصدد، أعربت السلطات عن اهتمامها بالدخول في برنامج جديد خلفاً لهذا الاتفاق.

وعقدت البعثة مناقشات مثمرة مع كبار المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي، كما التقت بممثلين للقطاعين المصرفي والخاص، والاتحادات المهنية، وأعضاء البرلمان، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني.

وفي ختام المناقشات، أصدر السيد ماتي البيان التالي:

"تشيد البعثة بجهود السلطات التونسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالخطوات التي اتخذتها نحو اعتماد السياسات اللازمة لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان في بيئة عالمية وإقليمية صعبة. وقد اتخذت السلطات خطوات مهمة في تنفيذ جدول أعمال شامل للإصلاح الهيكلي، وهو ما يشمل الصعيد التشريعي، والضرائب، وإعادة رسملة البنوك. ولكن آفاق الاقتصاد التونسي لا تزال محاطة بالتحديات. فقد ضعف النشاط الاقتصادي تحت تأثير الصدمات السلبية، ولا تزال البطالة ثابتة عند مستوياتها المرتفعة، ومواطن الخطر الخارجية مستمرة، ولم ينته بعد تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المهمة – ولا سيما إصلاحات القطاع المصرفي والمالية العامة.

"ومن الضروري في الوقت الراهن المضي بقوة نحو تسريع النمو والتعجيل بخلق فرص العمل. وهناك فرصة أمام السلطات لتعزيز توافق الآراء داخلياً وتحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي الشامل من خلال الخطة الاقتصادية والتنموية للخمس سنوات القادمة. وسيستمر تعاون الصندوق مع السلطات التونسية، كما سيظل مستعدا لمواصلة دعم جهودها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ومعالجة مواطن الضعف الهيكلية من خلال المشورة بشأن السياسات الاقتصادية، والدعم المالي، والمساعدة الفنية. ومن المتوقع إجراء مناقشات على مدار الأسابيع القادمة بشأن اتفاق جديد مع الصندوق.

"وتتوجه البعثة بالشكر إلى السلطات التونسية وكل من التقت بهم أثناء الزيارة لما لقيته من ترحاب كبير وما أجرته معهم من مناقشات صريحة ومثمرة."